

«إصدار مؤشر للجنيه».. هل يكون خطوة علي طريق تحرير العملة المصرية من سطوة الدولار؟

تحرير سعر الصرف والدواء المر

«المرکزي» يتخذ عدة قرارات استثنائية ومفاجئة لاستقرار سعر الصرف ومواجهة التضخم ويقرر رفع أسعار الفائدة ٢٪



البنك المركزي المصري يصدر حزمة قرارات جديدة بشأن عمليات الصرف الآجلة المرتبطة بالجنيه المصري

رابطة تجار السيارات، الأوفر برايس انخفض على كل السيارات بالسوق المصرية بنسبة ٢٠٪



رئيس مجلس الإدارة عبدالناصر قطب

الحصاد

الأحد ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢

السنة الرابعة عشر • العدد ٦٦٦ • الثمن ٣ جنيه

بنك مصر يحصد جائزة الأفضل كأعلى معدل نمو للتحويل الإلكتروني في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٢

البنك التجاري الدولي ينجح في إتمام أكبر عملية توريق في تاريخ السوق المصري بـ ٢٠ مليار جنيه لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

بنوك الأهلي المصري ومصر والقاهرة يصدرون شهادات إدارية بعائد سنوي ٢٥، ١٧٪

السياسي يوجه بمنح الرخصة الذهبية لكل المستثمرين المتقدمين لمدة ٣ أشهر

الرئيس السيسي يشهد إطلاق ملتقى الدولي الأول للصناعة.. ويؤكد: نحتاج إلى إجراءات غير تقليدية.. ونفتح الباب على آخرة ويهمننا البلد تطلع لقدام.. ورئيس اتحاد الصناعات: قرارات يوم الخميس الماضي تدعم الاستقرار وجذب الاستثمار

وقال «السويدي»، إنه يجب دعم الاستثمار من كافة الاتجاهات، قائلا: «دورنا أن أي مستثمر يجي لازم نوفر البيئة التشريعية.. والعمالة وإتاحة الخدمات والقطاعات.. وعلينا نفكر كنا فين وبقينا فين.. إحنا عندنا فرص كبيرة جدا.. وعندنا طلبات من شركات متوسطة وكبيرة.. يلاقي تحديات.. ولكن لا تترك المشرك».

أضاف: لدينا خطة لزيادة الصادرات في الفترة من ٢ إلى ٥ سنوات إلى ١٠٠ مليار دولار.. وتكون جاهزة خلال ٣ شهور من الآن.. في إطار دعم الصادرات والرئيس السيسي أزال العقبات.. مثل الرخصة الذهبية وعمل على توفير العمالة المدربة والمعامل والاختبارات.. لإقنا إلى أن قطاع المعاجير ولناج قطاع واعد، ولكن المسد الخاصة بطرح للمستثمر المحلي أو الأجنبي غير كافية، ويمكن عقد جلسة خاصة بها فرصة باعتبارها جائزة للاستثمار.. تشتغل وتساعد على النمو الحقيقي.



وجه محمد زكي السويدي، رئيس اتحاد الصناعات، التحية لحافظ البنك المركزي حسن عبد الله على قرار تحرير سعر الصرف، قائلا: «مايزين تقدم التحية ل حسن عبد الله محافظ البنك المركزي على قرار تحرير سعر الصرف، وهو قرار في تحدي كبير ومهم، ولكن أعطنا الضوء التام والارتياح التام في العمل وكان عندنا تحفوات».

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي، بمنح الرخصة الذهبية لمدة ٣ شهور لكل من يتقدم لها من المستثمرين، كما وجه خلال مشاركته أمس في إطلاق الملتقى المعرض الدولي الأول للصناعة ببذل كل الجهود لإزالة العوائق أمام المستثمرين، قائلا: «الرخصة الذهبية لكل من يتقدم ٣ شهور وببذل جهد شجوة مع المستثمرين ونراجع، لو الأمور مشيت كويس ولقينا حجم الإنجاز مشجع نقدر نفكر نكمل ٣ شهور ثانية».

وقال محمد زكي السويدي، رئيس اتحاد الصناعات، التحية لمحافظة بورسعيد، قائلا: «دورنا أن أي مستثمر يجي لازم نوفر البيئة التشريعية.. والعمالة وإتاحة الخدمات والقطاعات.. وعلينا نفكر كنا فين وبقينا فين.. إحنا عندنا فرص كبيرة جدا.. وعندنا طلبات من شركات متوسطة وكبيرة.. يلاقي تحديات.. ولكن لا تترك المشرك».

وقال الرئيس السيسي، إنه يجب دعم الاستثمار من كافة الاتجاهات، قائلا: «دورنا أن أي مستثمر يجي لازم نوفر البيئة التشريعية.. والعمالة وإتاحة الخدمات والقطاعات.. وعلينا نفكر كنا فين وبقينا فين.. إحنا عندنا فرص كبيرة جدا.. وعندنا طلبات من شركات متوسطة وكبيرة.. يلاقي تحديات.. ولكن لا تترك المشرك».

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي، بمنح الرخصة الذهبية لمدة ٣ شهور لكل من يتقدم لها من المستثمرين، كما وجه خلال مشاركته أمس في إطلاق الملتقى المعرض الدولي الأول للصناعة ببذل كل الجهود لإزالة العوائق أمام المستثمرين، قائلا: «الرخصة الذهبية لكل من يتقدم ٣ شهور وببذل جهد شجوة مع المستثمرين ونراجع، لو الأمور مشيت كويس ولقينا حجم الإنجاز مشجع نقدر نفكر نكمل ٣ شهور ثانية».

«البترو» توقع خطاب نوايا مع شركات عالمية للتعاون في مشروع تموين السفن بالغاز الطبيعي المسال في مصر



من جانبه قال طاهر فاروق رئيس شركة شغل جلويال بالغاز الطبيعي المسال أن هذا التعاون يعكس من الشركة طموحها في التعاون مع مصر وتأكيد التزام شغل القوي بدعم طموح مصر كمرکز إقليمي لتداول وتجارة الطاقة.

وتلعب مصر دوراً هاماً في خطة شغل لزيادة بنيتها الخاصة بتموين السفن بالغاز الطبيعي المسال مقارنة بما هو متاح حالياً بالمرآت الملاحة الدولية بمقدار ثلاثة أضعاف بنهاية العقد الحالي.

وقال ممثل شركة إيجل جاس أنها وبمساهمتها يعملون في قطاع النقل البحري داخل مصر منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً ولديها خبرة واسعة في إدارة المشروعات البحرية الكبيرة في مصر وأن تواجدهم القوي بالسوق المصري وخبرتها الطويلة يدعمان خطط نجاح إقامة مركز تموين السفن بالوقود النظيف.

في إطار استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية للتوسع في استخدام الوقود النظيف من مرفق مصر في تعزيز دورها كمرکز إقليمي لتداول وتجارة الطاقة، يقدم العديد من الأنظمة، خاصة ما يتعلق بتنظيم استخدام الوقود النظيف، مسيراً إلى أن الدولة المصرية تدعم هذه التوجهات وتوليها أهمية قصوى.

وأوضح أن مصر تتميز بالعديد من المقومات في مجال تموين السفن بالغاز الطبيعي المسال كوقود منخفض الكربون أبرزها الموقع الاستراتيجي ووجود قناة السويس كمر سلاحي عالمي ملائم لإقامة مشروع تموين السفن، وتوافر الغاز الطبيعي المسال في مصر، وتوفر هذه الشراكة فرصاً جديدة للشركة العالمية لخفض الانبعاثات الكربونية، حيث يعد تموين السفن بالوقود منخفض الكربون أحد مجالات العمل التي يسعى القطاع للاستفادة منها، ليس فقط

٦٠٠ مقترح و١٢٠٠ مشارك في المؤتمر الاقتصادي «مصر ٢٠٢٢»

الحكومة و«المرکزي» ورواد الأعمال يضعون «روشة» تطوير الصناعة

خبراء يضعون حزمة مقترحات للوصول إلى ٣٠ مليون سائح للهدروجين الأخضر

وزير الكهرباء يكشف تفاصيل إعداد استراتيجية وطنية للهدروجين الأخضر

سيدون التاريخ أنه «أيقونة الأرض المصرية»

المؤتمر الاقتصادي ٢٠٢٢

الرؤية الغائبة أمام عينيك

السياسي يقترح المشكلات المزمنة حتى لا تتحول مصر إلى مصاف الدول الفاشلة

خلال لقاءهم بالرئيس السيسي رؤساء وممثلو الشركات القطرية يستعرضون خططهم للاستثمار في مصر

اشاد السيد مجدي البديوي، نائب رئيس اتحاد عمال مصر، عضو المجلس القومي للأجور، بما أعلنه اتحاد الصناعات المصرية، خلال العرض والملتقى الدولي الأول للصناعة بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسي بشأن زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلى ٣٠٠٠ جنيه، على غرار توجيهات قرارات القيادة السياسية بزيادة المرتبات للعاملين بالدولة، مشيراً إلى أن المجلس القومي للأجور وقت عقد اجتماعاً في أقرب وقت ليبحث إقرار الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص لتطبيقه في يناير المقبل.

وأكد «البديوي» - في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط يوم أمس السبت - أن الملتقى الدولي الأول للصناعة، وما تضمنه من توجيهات الرئيس السيسي بمنح المستثمرين رخصة ذهبية لمدة ٣ شهور، يدعم القطاع الصناعي ويعزز خطط الدولة لتطوير الصناعات المحلية، كما يأتي ضمن سلسلة طويلة من الحوافز التي قدمتها القيادة السياسية منذ مدار السنوات الماضية لدعم القطاع.

وأشار إلى مبادرة «أبدا» والتي استعرض الملتقى الدولي الأول



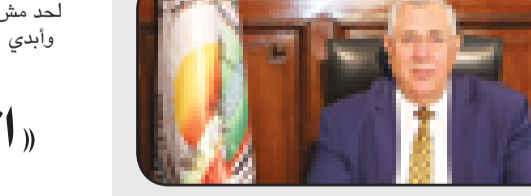
كتب - رضوى عبدالله

التقى الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس السبت، مع ممثلي رابطة رجال الأعمال القطريين، وذلك على هامش مشاركته في إطلاق الملتقى والمعرض الدولي الأول للصناعة، وبحضور الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة الرابطة والدكتور مصطفى مديولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد شاکر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية والدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة.

وصرح السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس أعرب عن ترحيبه بتجدد اللقاء مع رجال الأعمال القطريين بعد لقاءهم معهم في الدوحة مؤخراً، بما يعكس روح التعاون الأخوي بين البلدين والشركاء الصالحين، مؤكداً حرص مصر على تطوير علاقات التعاون الاقتصادي مع مجتمع رجال الأعمال والشركات القطرية وتنمية الاستثمارات المشتركة للمساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في البلدين الشقيقين، وذلك في إطار من العمل المشترك لتعزيز مصالح التجارة والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة.

كما أشاد الرئيس بالتطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين خلال الفترة الماضية، موضحاً في هذا

زيادة أكثر من ٣٣٥ ألف طن عن العام الماضي صادرات مصر الزراعية تتجاوز ٥,٢ مليون طن خلال ٢٠٢٢



تلقى السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، تقريراً من الدكتور أحمد الطاهر، رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي، حول إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة من أول يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٦ أكتوبر ٢٠٢٢، حيث بلغت حوالي ٥ ملايين و٢٨٥ ألف و٨٢٠ طنًا، بزيادة قدرها ٣٣٥ ألف و٦٣٩ طنًا عن العام الماضي الذي بلغت فيه حوالي ٤ ملايين و٩٥٠ ألف و٨٨١ طنًا خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وأشار إلى أن أهم الصادرات الزراعية هي: السولاج، البطاطس، الجوز الطازج، الخبز، الطماطم، الموز، البطاطس، الفراولة، والفاصوليا الطازجة والجوافة.

التي استعرض الملتقى الدولي الأول للصناعة بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسي بشأن زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلى ٣٠٠٠ جنيه، على غرار توجيهات قرارات القيادة السياسية بزيادة المرتبات للعاملين بالدولة، مشيراً إلى أن المجلس القومي للأجور وقت عقد اجتماعاً في أقرب وقت ليبحث إقرار الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص لتطبيقه في يناير المقبل.

وأكد «البديوي» - في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط يوم أمس السبت - أن الملتقى الدولي الأول للصناعة، وما تضمنه من توجيهات الرئيس السيسي بمنح المستثمرين رخصة ذهبية لمدة ٣ شهور، يدعم القطاع الصناعي ويعزز خطط الدولة لتطوير الصناعات المحلية، كما يأتي ضمن سلسلة طويلة من الحوافز التي قدمتها القيادة السياسية منذ مدار السنوات الماضية لدعم القطاع.

وأشار إلى مبادرة «أبدا» والتي استعرض الملتقى الدولي الأول للصناعة بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسي بشأن زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلى ٣٠٠٠ جنيه، على غرار توجيهات قرارات القيادة السياسية بزيادة المرتبات للعاملين بالدولة، مشيراً إلى أن المجلس القومي للأجور وقت عقد اجتماعاً في أقرب وقت ليبحث إقرار الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص لتطبيقه في يناير المقبل.

اليوم.. مجلس الشيوخ يناقش مشروعات قوانين تنظيم الاتصالات وعقود المقاولات

كتب - أسامة السيد

شهدت الجلسة العامة لمجلس الشيوخ برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، اليوم الأحد، مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة الدستورية والتشريعية، والشؤون المالية والتشريعية ومكتب لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالفانين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣.

كما تناقش الجلسة العامة، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والإدارة المحلية والنقل ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، والشؤون المالية والتشريعية ومكتب لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالفانين رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٧.

العصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

أول مرة في القارة الأفريقية مصر تستضيف اجتماعات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية العام المقبل



أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، محافظ مصر لدى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية «AIIB»، أن مجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية قرر في اجتماعه الافتراضي، عقد اجتماعاته السنوية الثامنة رفعة المستوى، العام المقبل لأول مرة بالقارة الأفريقية، بمدينة شرم الشيخ يومي ٢٥، ٢٦ و٢٧ سبتمبر ٢٠٢٣؛ باعتبارها مدينة مميزة تاريخياً، ومنها مثالاً مناقشة الفرص المتاحة لتمويل البنية التحتية، على النحو الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة محلياً وإقليمياً والعالمياً بالعديد من القطاعات الحيوية كالطاقة والمياه، وبحث تعزيز سبل التعاون مع القطاع الخاص وشركاء التنمية الإقليميين.

أضاف الوزير، محافظ مصر لدى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية «AIIB»، خلال مشاركته في الاجتماع الافتراضي لمجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بحضور أحمد كجوك نائب الوزير لمسئاسات المالية والتطوير المؤسسي، وعلاء عبد الرحمن معاون الوزير للعلاقات الخارجية، ودياء حمدي رئيس وحدة العلاقات الخارجية، أن مصر تشهد أوقعا جيدا بات أكثر حيا لشركاء التنمية الإقليميين، حيث نجحت في تهيئة مناخ محفز للمستثمرين المحليين والأجانب، بما نمتلكه من بيئة حثيثة قوية، أنفقتنا على تطويرها ٤٠٠ مليار دولار خلال ٧ سنوات، لتصبح قادرة على استيعاب حجم ضخم من الاستثمارات، موزعة

وزير المالية يكشف عن المؤسسات الدولية المشاركة في «يوم التمويل» المقرر عقده في شرم الشيخ يوم ٩ نوفمبر

استعرض الدكتور محمد معيط وزير المالية، الاستعدادات الأخيرة ليوم التمويل الذي تنطه وزارة المالية في ٩ نوفمبر المقبل بمدينة شرم الشيخ بالتزامن مع فعاليات قمة المناخ، حيث تجمع فيه مصر عددا من مؤسسات التمويل الدولية والبنوك العالمية وغيرهم من الجهات المعنية بقضايا تمويل المناخ.

كارني المبعوث الخاص للأمم المتحدة للعمل المناخي والتمويل، وحين لي تشون رئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ورولا دافشي السكرتيرة التنفيذية للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لغرب آسيا، وماركوس تريوخو رئيس بنك التنمية الجديد، مشاركتهم في «يوم التمويل»، لحرصهم على الإسهام الفعال في تحويل التبعثات الدولية الخاصة بحماية المناخ، وأكد كل من كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي، ومارك

07

مصرفيون: وجود البنوك الإماراتية والعالمية في مصر دليل على قوة اقتصادها



الصعيد في مصر، وكان من ثمار ذلك إنشاء أكبر مصنع للسكر في العالم بتكلفة ١,٢ مليار دولار، وما يعمل على تقليل الاعتماد من الخارج، وهو أكبر دليل على نجاح العلاقة في القطاع المصرفي العربي، وأكد وزير المالية محمد معيط وزير المالية، محافظ مصر لدى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية «AIIB»، أن مجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية قرر في اجتماعه السنوية الثامنة رفعة المستوى، العام المقبل لأول مرة بالقارة الأفريقية، بمدينة شرم الشيخ يومي ٢٥، ٢٦ و٢٧ سبتمبر ٢٠٢٣؛ باعتبارها مدينة مميزة تاريخياً، ومنها مثالاً مناقشة الفرص المتاحة لتمويل البنية التحتية، على النحو الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة محلياً وإقليمياً والعالمياً بالعديد من القطاعات الحيوية كالطاقة والمياه، وبحث تعزيز سبل التعاون مع القطاع الخاص وشركاء التنمية الإقليميين.

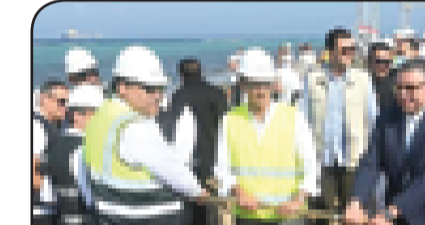
التجاري بين البلدين كبير جدا، ومصر شريك تجاري استراتيجي، وحرصنا على وضع استثمارات جديدا تصل تقريبا ٧,٥ مليار دولار، وأضاف القاسم، أن «مصر تعتبر قاعدة اقتصادية متميزة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووجود الكثير من البنوك العالمية فيها يدل على الاقتصاد الجيد المتين».

وأوضح هشام عبدالله القاسم: «إن الأمر التجاري في منطقة يبدأ من الصين إلى إندونيسيا، السعودية، البحرين، ومصر، وتركيا، لذا فإن ذلك الأمر التجاري هام بالنسبة لنا، حيث حرص مجلس إدارة البنك على وضع خطة لبيع بنكا إقليميا محوريا في منطقة الشرق الأوسط»، مؤكداً: «إن أول مقر إقليمي للبنك كان في مصر، وبعدها استحوذنا على بنك فرنسي، حيث وصل صافي ربح ١٣٣ مليون دولار أمريكي». وأضاف: «أن أولويات البنك لتحديد معادلة النجاح في مصر، يركز على اقتصادها الجاهز والمشجع، ولولا هذا الاقتصاد ما كنا حققنا النجاح، ومع زيادة حجم التداول التجاري بلغ عدد البنوك الإماراتية في مصر ل ٥ بنوك متميزة». وأشار إلى أن «البنوك الإماراتية في مصر تعد جزءا من الاقتصاد، وأحد أهم أرواحها المشاركة في دعم الاقتصاد والسوق المصري»، مضيفاً أن «بنك الإمارات دبي الوطني قد شارك في جميع القطاعات، وإرسال أدوات كالتكنولوجيا الحديثة إلى السوق المصري، لمناسبة الأجهزة الموجودة في السوق، وبشراكة في قطاعات الشركات الناشئة والتسهيلات للحكومة لدعم البنية التحتية».

من جهته، أكد يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري: «نجاح تجربة البنوك الإماراتية في مصر وتحققها أرباحا جيدة للغاية، ما يشير إلى التنوع الكبير للقطاع المصرفي في مصر»، وتابع أبو الفتوح: «رغم استحواذ البنك الأهلي على نحو ١/٨ من القطاع في مصر، إلا أنه يتم التعامل بطريقة قائمة على التعاون مع كل البنوك الموجودة في القطاع المصرفي»، لافتا إلى «إمكانية الاستفادة من الخبرات الإماراتية في مصر، وكذلك الكوادر المصرفية في الإمارات»، وأوضح: «أن التعاون مع البنوك الإماراتية، في تمويل مشروعات ضخمة متنوعة في مجال الصناعة والزراعة والتصنيع، يسبب في تنمية

أش ١ أكد مسؤولون بالقطاع المصرفي أن وجود البنوك الإماراتية والعالمية في مصر دليل على قوة اقتصادها، وذلك خلال جلسة «الاستدامة في القطاع المصرفي.. تجارب إماراتية مصرية» التي عقدت - الأربعاء الماضي - ضمن فعاليات الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على تنشئ العلاقات المصرية الإماراتية، وذلك بحضور محمد الإبري رئيس اتحاد البنوك المصرية، ويحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، ومن الجانب الإماراتي هشام عبد الله القاسم نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة «بنك الإمارات - دبي الوطني»، وإدارها الإعلامي الإماراتي فيصل بن حرير. وقال محمد الإبري رئيس اتحاد البنوك المصرية ورئيس بنك مصر: «توجد ٢٨ مليار دولار استثمارات تركيبة لدولة الإمارات في مصر، ويبلغ حجم أصولها نحو ٤٠٠ مليار جنيه، تمثل ٤٪ من حجم القطاع المصرفي المصري، كما أن الشركات الإماراتية العاملة في مصر يبلغ عددها نحو ١٢٠٠ شركة، وينسبها مصر والأهلي لهما نصيب كبير جدا من هذه الشركات، مع دولة الإمارات العربية المتحدة».

الاتصالات تدرش الكابل البحري «Red2Med» كأسرع مسار لنقل البيانات بين الشرق والغرب



دشن الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، برافقه اللواء عمرو حنفي، محافظ البحر الأحمر المهندس عادل حامد، الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، الكابل البحري الجديد المملوك بالكامل للشركة المصرية للاتصالات Red2Med الذي يبدأ من نقطة إنزال رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر إلى محطة الإنزال في مدينة بورسعيد بالبحر المتوسط عبر المسار الذهبي في طريق المرشدين (ICE).

ويعد الكابل أصغر وأسرع مسار لنقل البيانات بين الشرق والغرب وأكثرها تمانيا، كما أنه يعد نقلة نوعية في مسارات العبور للكابلات البحرية بين الشرق والغرب والربط بين قارات أفريقيا وأوروبا وآسيا. الأمر الذي يعزز من مكانة مصر كمركز عالمي لنقل البيانات ويرفع من كفاءة البنية التحتية للاتصالات الدولية في مصر.

مصر تبحث مع شركات عالمية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لسوق المحلي



عقد أحمد سمير وزير التجارة والصناعة سلسلة لقاءات مكثفة مع عدد من كبريات الشركات العالمية المستثمرة بالسوق المصري والعالمية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسيارات والتسويق الإلكتروني، استعرضت جهود الحكومة لتوفير المناخ الجاذب للاستثمار لدعم القطاع الصناعي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وسبل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لسوق المصري والعمل على زيادة نسب المكون المحلي وعميق الصناعة بالإضافة إلى تطوير سلاسل التوريد للصناعة الوطنية وتحقيق التكامل فيما بينها.

القباغ توقع مذكرة تفاهم مع معهد سيام باري الإيطالي لتنفيذ مبادرات تنموية مشتركة



وقعت نيفين القباغ وزيرة التضامن الاجتماعي، مذكرة تفاهم مع موزيزيو رايالي مدير المعهد الدولي للدراسات الزراعية المتطورة لدول البحر المتوسط بإيطاليا «معهد سيام باري» لتنفيذ مبادرات تنموية مشتركة متمثلة في تنفيذ دورات تدريبية وأنشطة بحثية، وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال التنمية الإقليمية بما يتفق مع سياسة الحكومة المصرية.

ويأتي ذلك التعاون في إطار أن وزارة التضامن الاجتماعي المنوطه بعمل شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجا، وذلك عن طريق دعم وحماية الأسر الفقيرة، ومحدودي الدخل من أجل رفع مستوى معيشتهم، وضمن سياسة الوزارة التي تقوم على ٢ محاور هي: «الحماية والرعاية والتنمية». وأطلقت الوزارة، برنامج «فرصة» الذي يعد برنامجا للمتمكين الاقتصادي ويهدف إلى تعزيز روح العمل والإنتاج والانتقال من مرحلة الاعتماد على الغير إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي، وتوفير الفرص البديلة للفقراء من الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وخلق البيئة الداعمة للمشروعات المولدة للدخل، وتقديم نماذج شركات التنمية المستدامة.

غرفة صناعة الجلود تتعاون مع تنمية المشروعات



أعلنت غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات المصرية أنها بصدد التعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتمويل وتبني أوضاع مصانع وورش الأحذية غير الرسمية لضخها للمنظومة الشرعية ومساعدتها على تطوير إنتاجها.

«التعليم» تبحث زيادة عدد المدارس اليابانية في مصر



بحث رضا حجازي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، مع أوكا هيروشي، سفير اليابان بالقاهرة، سبل تعزيز التعاون المشترك بالتعليم والبحث زيادة عدد المدارس المصرية اليابانية.

غرفة صناعة الجلود تتعاون مع تنمية المشروعات لتمويل وتبني أوضاع مصانع وورش الأحذية

أعلنت غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات المصرية أنها بصدد التعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتمويل وتبني أوضاع مصانع وورش الأحذية غير الرسمية لضخها للمنظومة الشرعية ومساعدتها على تطوير إنتاجها.

٦٠٠ مقترح و١٢٠٠٠ مشارك في المؤتمر الاقتصادي «مصر ٢٠٢٢»

رئيس الوزراء: المؤتمر أكد حرص الحكومة على نهج الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص.. وملتزمون بمواصلة هذا النهج في كل ما سيتم تبنيه ويخص مجتمع الأعمال خلال المرحلة المقبلة

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه وفق مسارات المؤتمر، وجلساته السبعة عشرة، كان هناك عدد من الرسائل الرئيسية التي خرج بها المؤتمر، حيث أكد حرص الحكومة على نهج الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص، على النحو الذي عكسته بالفعل مداخلته من مجتمع الأعمال في سياق الجلسة الخاصة بوثيقة سياسة الملكية، والتي أشارت إلى أن هذا النهج من قبل الحكومة قد دفع سقف التوقعات بالنسبة للقطاع الخاص، مؤكداً أن الحكومة ملتزمة بمواصلة هذا النهج في كل ما سيتم تبنيه ويخص مجتمع الأعمال خلال المرحلة المقبلة.

كما أكد مدبولي اهتمام الحكومة بخفض كلفة أداء الأعمال على القطاع الخاص من خلال العديد من الآليات وتوقيع جميع سبل الدعم للقطاع الخاص، لافتاً إلى أنه تم التأكيد خلال جلسات المؤتمر على أن مجلس الوزراء قد أصدر قراراً يكتمل الجهات الحكومية بعدم فرض أي رسوم جديدة إلا بعد الرجوع لمجلس الوزراء، كما تم خلال جلسات المؤتمر دعوة المصنعين ورجال الأعمال للتواصل مباشرة مع مجلس الوزراء حال فرض أي رسوم جديدة لم تكن مفروضة من قبل من أية جهة حكومية.

وأشار رئيس الوزراء كذلك إلى التزام الحكومة بالحياد التنافسي وفق أفضل الممارسات الدولية، لافتاً إلى أن ذلك قد ترجمته التعديلات التي تم تبنيها مؤخراً في الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية لتعزيز دور جهاز حماية المنافسة، ومن بينها صدور قرار تأسيس اللجنة العليا للحياد التنافسي، برئاسة، وقرار إلزام الجهات الحكومية بعدم تبني أية قرارات تؤثر على الحياد التنافسي، والرجوع إلى جهاز حماية المنافسة في هذا الصدد قبل إصدار أية قرارات بهذا الشأن، إلى جانب التزام الشركات المملوكة للدولة بالبيانات التي تضمن الحياد التنافسي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما تضمنت الرسائل الرئيسية للمؤتمر، التأكيد على أن الحكومة تستهدف تخليق العائد من الأصول المملوكة للدولة من خلال شركات ناجحة مع القطاع الخاص في عدد كبير من المجالات ذات الأولوية، من خلال البيات متعددة للشراكة، سواء فيما يتعلق بالمشاركة في الملكية، أو الإدارة، أو التشغيل، حيث أوضح رئيس الوزراء أن فكرة توريح الدولة ليس معناها البيع، موضحاً أن خيار البيع يمثل آلية فقط من بين السياسات كثيرة جداً، وتم التوافق على أن تكون الأولوية لحاج الدولة إلى هذا الخيار، من خلال طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة لتوسيع قاعدة الملكية من قبل المواطنين.

إلغاء العمل بنظام الاعتمادات المستندية خلال أقل من شهرين بالتوافق مع البنك المركزي.. وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة المصرية خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر



ألقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء كلمة خلال الجلسة الختامية للمؤتمر الاقتصادي، مصر ٢٠٢٢، بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسي، أشار في مستهلها إلى أنه استجابة لتكليف الرئيس، نظمت الحكومة فعاليات هذا المؤتمر خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر الجاري، لمناقشة أوضاع الاقتصاد المصري ومستقبله، بمشاركة واسعة من نخبة من كبار الاقتصاديين والمفكرين والخبراء المتخصصين ورؤساء الأحزاب، وافتتحت رئيس الوزراء إلى أن المؤتمر حظي بحضور واسع النطاق ومشاركة فعالة من قبل كافة الفئات الممثلة في هذا المؤتمر، حيث تجاوز عددهم نحو ١٢٠٠ مشارك، كما شهد المؤتمر نسب تفاعل ومشاركة كبيرة من خلال منصاته الإلكترونية، حيث تجاوزت نسبة المشاهدة ٢٥٠ ألف مشاهدة خلال يومين، فضلاً عن أنه تم تلقي مبرهنات من غالبيةهم من الشباب، بما يعكس تفاعلاً كبيراً للغاية من الشباب المصري لعرض مقترحات كثيرة، وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أنه تم التوجيه بتشكيل لجنة فنية بالتنسيق مع الوزارات المختلفة، لدراسة كل هذه المقترحات، وصياغة خطط تنفيذية للاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة، مضيفاً أنه تم من خلال جلسات المؤتمر مناقشة كل التحديات الراهنة التي تواجه القطاع الخاص في مصر، بهدف الوصول إلى خارطة طريق توافقية للاقتصاد المصري في الفترة المقبلة.

- التوجيه
- تشكيل لجنة فنية
- بالتنسيق مع الوزارات
- المختلفة لدراسة
- المقترحات وصياغة
- خطط تنفيذية
- لاقتصاد المصري
- خلال الفترة القادمة



- مدبولي: اقتراح عقد مؤتمر اقتصادي سنوي للترويج للاستثمار في مصر
- يتم من خلاله دعوة الشركات العالمية لعرض فرص الاستثمار.. ومن المستهدف عقد المؤتمر الأول خلال النصف الأول

وتابع أن هذه الإجراءات تشمل أيضاً اقتراح عقد مؤتمر اقتصادي سنوي للترويج للاستثمار في مصر يتم من خلاله دعوة الشركات العالمية لعرض فرص الاستثمار، وكذا مراجعة وتقييم ما تم الاتفاق عليه من خارطة طريق وعرضها أمام الرأي العام والمتخصصين، قائلاً: سنستهدف أن يكون المؤتمر الأول في هذا الشأن في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، فيما تضمنت الإجراءات أيضاً تنفيذ الصياغة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة والحياد التنافسي، وعرضها على مجلس الوزراء خلال الأسابيع المقبلة تمهيداً لاعتمادها من قبل رئيس الجمهورية، إلى جانب تبني حزمة من الحوافز الاستثمارية التي تم اعتمادها خلال اجتماع مجلس الوزراء السابق، وعلى رأسها تحديد عدد من الصناعات والأنشطة الاستراتيجية للدولة المصرية، سيتمتع بعدد من الحوافز، وعلى رأسها رد جزء كبير من ضريبة الدخل، وتصل قيمة الرد إلى حوالي ٥٥٪ من ضريبة الدخل على الأرباح للحد من العبء الضريبي، وهذا يعني أننا نكسر سنكون ملتزمين في أقل من شهر ونصف بردي حتى ٥٥٪ من قيمة ضريبة الدخل، لعدد من المشروعات التي ستقدمها الدولة طبقاً لأهميتها الاستراتيجية والتي ستدرج بقرارات من مجلس الوزراء.

وأشار رئيس الوزراء في سياق حديثه عن الإجراءات التي ستخضعها الحكومة على المدى القصير، إلى أنه في ضوء تكاليف رئيس الجمهورية باعاد حزمة اجتماعية في ضوء ظاهرة تزايد معدلات التضخم عالمياً، فإن مجلس الوزراء في خلال الفترة المقبلة سيسعمل على وضع خطة العمل والإعلان عنها والبدء في تطبيقها اعتباراً من الشهر القادم، مؤكداً إلغاء العمل بنظام الاعتمادات المستندية خلال أقل من شهرين بالتوافق مع البنك المركزي، حتى نرفع القيود التي أشتكى منها جميع رجال الصناعة في هذا الشأن، فيما تضمنت الإجراءات كذلك إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة المصرية خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، بحيث تضع خارطة طريق للصناعة المصرية خلال السنوات العشر المقبلة.

وقال رئيس الوزراء موجهاً حديثه للحاضرين: لعل مؤتمراً هذا ينجح في إعطاء رسالة طمأنينة إلى المواطن المصري بأنه رغم كل التحديات غير المسبوقة فإننا نؤمن بالله قادرين على الضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وكذا المشروعات التنموية والخدمية في طريقنا لبناء جمهورية جديدة يتمتع فيها المواطن المصري بحقوقه الجاهزة، ننشدهم جميعاً، كما أن هناك رسالة للخارج بأن مصر ترحب بالاستثمارات في مختلف القطاعات بما لديها من بيئة تحفزة مطلوبة، وهو ما يترجمه حرص الحكومة على تبني سياسات اقتصادية منضبطة، وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص، بما يضمن نجاح الاقتصاد المصري في اجتياز الرحلة الوعرة التي يمر بها العالم في الفترة الراهنة، داعياً الله أن يوفقنا لما فيه الخير والرخاء، لحضرات الحبيبة.

شيماء مرسي

داعم وحفز، إلى جانب إنشاء منطقة اقتصادية خاصة لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية التقنية على المدى القريب، واللجوء إلى البنية القائمة البيضاء التي يتم تسجيل هذه الشركات بها، بالإضافة إلى توحيد الجهة الخاصة بتسجيل الرسوم على المستثمرين في قطاع السياحة، مع الإسراع بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢، بشأن إصدار قانون المنشآت الفندقية والسياحية.

وكان من بين توصيات محور القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، التوسع في التصنيع المحلي للوحدات المتحركة للسكة الحديد والحجر الكهربي وقطع غيارها، لتخلق قاعدة صناعية يمكن الاعتماد عليها وتوفير العملة الصعبة، وكذلك إشراك القطاع الخاص المصري والأجنبي في إدارة وتشغيل كافة مرافق النقل، لتبادل الخبرة وضمان تقديم خدمة جيدة للمستخدمين والمحافظة عليها، مع العمل على تعديل التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة.

وفيما يتعلق بالبحر الأحمر وهو تطوير قطاع الصناعة، شملت التوصيات سرعة الانتهاء من الرؤية المتكاملة لإستراتيجية الصناعة الوطنية، واستهداف بعض الصناعات المهمة، وتعميق التصنيع المحلي، وخاصة في الصناعات الهندسية والكيميائية والنسيج والغذائية، إلى جانب تنمية الصادرات الصناعية من خلال برامج رد الأرباح، التصديرية، وتسهيل إجراءات النفاذ إلى الأسواق الجديدة، وتفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري والمعارض الدولية، مع تعزيز دور مبادرة "إبدأ" لدعم القطاع الصناعي، وكذا تفعيل قانون تفصيل المنتج المحلي بهدف تعزيز المنتج المحلي في المشروعات القومية للدولة، وأخيراً تحويل المناطق الصناعية إلى مدن سكنية متكاملة والعمل على توفير سكن للعاملين لتقليل تكلفة انتقالهم ومنح أراضي للصناعة.

المستحقة لدعم، بمجرد التقدم بالاستندات الدالة. **قطاعات ذات أولوية** وفيما يتعلق بمحور القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، تضمنت التوصيات إصلاح منظومة التعاونيات والاتحادات المرتبطة بالنشاط الزراعي، من خلال إصلاح هيكلية ومؤسسية ومالي وإداري، بما يدعم قدرتها على القيام بدور أكبر في ملف الأمن الغذائي بما يشمل: التسويق التعاوني، ومستلزمات الإنتاج، والزراعات التعاقدية، والإرشاد الزراعي، والتجميعات الزراعية، وغيرها، هذا إلى جانب إيجاد خطوط نقل سريع لتمكين الصادرات الزراعية الطازجة من النفاذ إلى الأسواق المستهدفة باعتبار هذه المنتجات سريعة التلف، مع التركيز على الخطوط التي تمثل أهمية نسبية، ولها وزن نسبي في حجم الصادرات الزراعية.

كما شملت التوصيات الخاصة بمحور القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، تسهيل الحصول على قروض تمويل للمشروعات الصحية، خاصة في المجتمعات الجديدة بقروض ميسرة وفائدة ميسرة، فضلاً عن تسهيل إجراءات الشراكة مع الدولة في المستشفيات الفائقة والجديدة، وذلك من خلال إدارة القطاع الخاص للمنشآت الصحية بنظام حق الامتياز، إلى جانب تقديم حزمة متكاملة من الحوافز الضريبية والتمويلية، وذلك لتشجيع القطاع الخاص على توفير خدمات تعليمية متنوعة تتناسب مع مختلف شرائح المجتمع، خاصة المحافظات المتوسطة، وبما يراعي أهداف التنمية الكافية في المحافظات المختلفة.

وتضمنت أيضاً توصيات محور القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، دراسة إدخال تعديلات على عقود توصيل التيار الكهربائي للمصانع بحيث تصبح قابلة للتحويل البنكي، وكذلك اتخاذ إجراءات تنفيذية من شأنها تصدير العقار عالمياً، والترويج للمنتج العقاري من خلال الدولة والقطاع الخاص، مع أهمية وضع إطار تنفيذي

وفي إطار محور تعزيز مشاركة القطاع الخاص، شملت التوصيات توسيع قاعدة الملكية بالتركيز على الخارج من خلال تبني الطرح بالبورصة كالأولوية، ويليها زيادة رأس المال، من خلال دخول مستثمر استراتيجي، وكذا تعزيز دور صندوق مصر السيادي من خلال نقل عدد من الشركات التابعة للدولة إليه، فضلاً عن تحديد فترة زمنية للموافقة على المطالبات القديمة من المستثمرين، بحيث يعتبر تأخر رد الجهة موافقة ضمنية لبدء مزاولة النشاط إلى جانب الإسراع في صرف دعم الصادرات للقطاعات

٤ محاور في توصيات المؤتمر الاقتصادي - مصر ٢٠٢٢

السياسات المالية والنقدية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتطوير القطاع الخاص وتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

المؤتمر الاقتصادي
مصر 2022

خارطة طريق.. لاقتصاد أكثر تنافسية
The Egyptian Economic Conference 2022

العمل على تفعيل سوق المشتقات
للعلمة والعقود الآجلة كأداة تحوط ضد مخاطر
تذبذب سعر الصرف.. وإصدار مؤشر للجنة
المصري مقوما ببعض العملات لأهم الشركات
التجارية والذهب.

توصية بسرعة الوصول إلى اتفاق مع
صندوق النقد الدولي.. وتأكيدا على أهمية
مرونة سعر الصرف ليعكس ديناميكيات
السوق من العرض والطلب كأداة لامتصاص
الصدمات الخارجية

المؤتمر يوصي بالعمل على استمرار
خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي
الإجمالي وإطالة أجل السداد، والاستمرار
في تحقيق فائض أولي لتعزيز قدرة الدولة
على سداد التزاماتها



قبل أي حد

111 or 01 555 000 111 | /telecomegypt
te.eg | /telecom.egypt

استمتع بمزايا تطبيق الموبايل البنكي BM Online الجديد كلياً في أي وقت وفي أي مكان

- احجز دورك في الفرع وانت في مكانك
- احصل على خدمات البنك المختلفة مجاناً أو مخفضة إلى 50% من خلال التطبيق
- ادفع كل فواتيرك والتزاماتك الشهرية
- حول لأي حساب داخل أو خارج مصر
- حول للمحافظ الإلكترونية والبطاقات داخل مصر
- سدد بطاقتك الائتمانية الخاصة بأي بنك

أوفر **أسهل** **أسرع**

في أي وقت .. في أي مكان

BM Online

App Store Google Play

19888
www.banque-misr.com

بنك مصر BANQUE MISR

مع الأهلي بيزنيس

المشروع عليك و التمويل علينا
بأبسط و أسرع الإجراءات

لنوفر موقعنا للتعرف على برامج الأهلي بيزنيس في المجالات الزراعية - الصناعية - الخدمية - التجارية

القطاع التجاري
القطاع الزراعي
القطاع الخدمي
القطاع الصناعي

PHARMACY

الأهلي NBE SME

www.nbe.com.eg
تطبيق المصروف والأحكام

مصلحة الضرائب المصرية

في إطار سعيها لتسهيل الاجراءات - وتحقيق العدالة الضريبية وتوفير مناخ المنافسة الشريفة

تعلن عن المرحلة الثانية لمنظومة الإيصال الإلكتروني

والتضمنة إلزام ٤٠٠ ممول / مكلف بإصدار إيصالات ضريبية إلكترونية عن الخدمات المؤداة أو السلع المباعة للمستهلك النهائي اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠٢٢

ويمكن الاستعلام عن الممولين / المكلفين الملزمين بالمرحلة الثانية لمنظومة الإيصال الإلكتروني من خلال الرابط التالي :

<https://www.eta.gov.eg/ar/ereceipt-inquiry>

للإطلاع على كافة المعلومات الخاصة بمنظومة الإيصال الإلكتروني من خلال دليلك في التعامل مع منظومة الإيصال الإلكتروني) على الرابط التالي :

<https://www.eta.gov.eg/ar/content/e-receipt-services>

مع تحيات مصلحة الضرائب المصرية
16395